

تحرك عاجل

أفرجوا عن خمسة بهائيين مُحتَجَرين تعسفاً

في 25 مايو/أيار، شنت قوات الحوثيين المسلحة هجوماً عنيفاً على تجمع سلمي لبهائيين في صنعاء باليمن، واحتجزت تعسفاً 17 شخصاً من أبناء الطائفة البهائية، من بينهم خمس نساء وعاملون في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني. ومنذ ذلك الحين، أُفرج عن 12 شخصاً في أعقاب ضغوط دولية، بينما لا يزال جهاز الأمن والمخابرات الحوثي يحتجز خمسة أشخاص تعسفاً ويحرمهم من الحق في الحصول على المشورة القانونية. كما يواجهون خطر التعرض لمزيد من الانتهاكات على أيدي السلطات الحوثية، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. تدعو منظمة العفو الدولية سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى الإفراج فوراً وبدون أي شرط أو قيد عن المُحتَجَرين البهائيين الخمسة المتبقين، إذ أنهم يُحتَجَرُونَ فقط بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

المتحدث باسم سلطات الأمر الواقع الحوثية

محمد عبد السلام

البريد الإلكتروني: mdabdalsalam@gmail.com

إكس/تويتر: [@abdusalamsalah](https://twitter.com/abdusalamsalah)

السيد محمد عبد السلام،

تحية طيبة وبعد...

تساورني بواعث قلق حيال استمرار الاحتجاز التعسفي لخمسة بهائيين، من بينهم عاملون في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني، لدى سلطات الأمر الواقع الحوثية، في أعقاب مدهامة في 25 مايو/أيار 2023 لتجمع سلمي لأفراد من الطائفة البهائية - وهي إحدى الأقليات الدينية في اليمن - في انتهاك لحقوقهم في حرية الدين والمعتقد وعدم التعرض للاعتقال التعسفي. ولا يزال المُحتَجَرُونَ الخمسة جميعاً يُحَرَمُونَ من حقهم في الحصول على المشورة القانونية، بعد نحو 10 أشهر من سجنهم ظلماً.

وبحسب ما ذكره محامي البهائيين، فإنهم يُحتَجَرُونَ داخل أحد مراكز احتجاز الأمن والمخابرات التابعة للحوثيين في محافظة صنعاء. ومن بين المُحتَجَرِينَ عبد الإله محمد البوني، وهو أب لطفلين وعامل في المجال الإنساني

يبلغ من العمر 30 عامًا، وعبدالله العلفي، وهو أب لأربعة أطفال وناشط في مجال حقوق الإنسان يبلغ من العمر 45 عامًا.

وأرخب بالإفراج عن 12 بهائيًا، على الرغم من أنه لم يكن ينبغي احتجازهم في المقام الأول. ومع ذلك، يساورني القلق بشأن احتمالية تعرّض بقية البهائيين المُحتَجَزين لمزيد من الانتهاكات، بما في ذلك تعرّضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. فقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات العشرات من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والأكاديميين وأبناء الأقلية البهائية وغيرهم ممن يُتصوّر أنهم من مُعارضِي الحوثيين أو منتقديهم، ممن تعرّضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري على أيدي سلطات الأمر الواقع الحوثية ومثّلوا في محاكمات جائرة مع تطبيق عقوبة الإعدام على بعضهم. وتعرّضوا جميعًا للاستهداف بسبب الممارسة السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما فيها حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والمعتقد.

ومنذ اعتقال البهائيين، حرّضت سلطات الأمر الواقع الحوثية على ممارسة العنف والتمييز بحق هذه الأقلية الدينية، ما يضع أبناءها أمام خطر أكبر بالتعرّض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ومن ثمّ، أدعو سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى الإفراج فورًا وبدون أي شرط أو قيد عن المُحتَجَزين البهائيين الخمسة كافةً. وأدعو السلطات أيضًا إلى وضع حد لجميع أشكال التمييز والاضطهاد بحق الأقلية البهائية وغيرها من الأقليات التي تتعرّض للاستهداف لمجرد ممارستها السلمية لحقوقها الإنسانية، بما في ذلك الحق في حرية الدين والمعتقد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

في 25 مايو/أيار، شنت قوات الحوثيين المسلحة هجوماً عنيفاً على تجمع سلمي لبهائيين في صنعاء باليمن، واحتجزت تعسفاً 17 شخصاً من أبناء الطائفة البهائية، تضمنوا خمس نساء وعاملين في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني وأخفتهم قسراً لفترة وجيزة.

ومنذ 2015، وتقت منظمة العفو الدولية حالة 82 فرداً من أبناء الطائفة البهائية في اليمن، الذين اعتقلتهم سلطات الأمر الواقع الحوثية وأخفتهم قسراً وعذبتهم واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي أو حرمتهم من الحق في المحاكمة العادلة.

وأحتجز خمسة بهائيين، بعد اعتقالهم في 2016، بدون تهمة أو محاكمة أو أي سبل للطعن في احتجازهم لأكثر من عامين، إلى أن أُنقذوا في سبتمبر/أيلول 2018 بعدة جرائم خطيرة، تضمنت التجسس لصالح دول أجنبية، وقد يُعاقب على بعضها بالإعدام. وكانت محاكمتهم جزءاً من محاكمة جماعية لبهائيين وصل مجموعهم إلى 24 شخصاً، وحُكِمَ البهائيون الـ19 الآخرون غيابياً، من بينهم ابنة أحد المُحتجزين البهائيين التي كانت في سن المراهقة. وأمرت سلطات الأمر الواقع الحوثية بالإفراج عن جميع السجناء البهائيين في 2020، بشرط نفيهم خارج البلاد. ومع ذلك، لم تُسقط التهم المُوجهة إلى البهائيين الـ24.

وأُفرج عن سجين الرأي البهائي حامد حيدرة في 2020، بعد اعتقاله في 2013 بدايةً. وحُكِمَ عليه بالإعدام في 2018، ثم صدر عفو عنه في 2020. وقد أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها لسلطات الأمر الواقع الحوثية بشأن الأساس الذي استند إليه احتجازه، وكذلك [الإجراءات القانونية التي شابها عيوب جسيمة في قضيته](#)، بما فيها حبسه الاحتياطي المُطوّل، والتأخير غير المُبرَّر في محاكمته، وتعرُّضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعدم السماح له بالوصول إلى محاميه خلال جلسات استجوابه.

وارتكبت جميع أطراف النزاع المسلح الدائر في اليمن، بما فيها قوات الحوثيين والحكومة اليمنية المُعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والقوات اليمنية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، جرائم مشمولة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من بينها عمليات القتل العمد والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والمحاكمات الجائرة.

وفي 17 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة [قراراً](#) يدعو فيه سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى "إزالة العقوبات التي تحول دون وصول المعونة الإغاثية والإنسانية، وإطلاق سراح العاملين في المجال الإنساني المختطفين وإنهاء العنف والتمييز ضد المرأة والاستهداف على أساس

الدين أو المعتقد".

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية.

ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 10 مايو/أيار 2024.

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إذا رغبتُم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: عبدالله العلفي وعبد الإله محمد البوني وحسان طارق ثابت (صيغ

المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/7159/2023/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/7159/2023/ar)